

## أهداف الملتقى:

يهدف الملتقى إلى التركيز على مهمة تحقيق التوازن بين السلطات العمومية، نظرا لأهمية هذا الدور، والذي يمكن جعله دورا منتجا لتحقيق هذا التوازن انطلاقا من مهام كل جهة من جهات الإخطار مساهمة من جهتها في تنبيه "المحكمة الدستورية" للقيام بدورها، وفحص النصوص موضوع الإخطار.

## محاور الملتقى:

**المحور الأول:** الإطار المفاهيمي لضبط التوازن بين السلطات العمومية في إطار اختصاصات المحكمة الدستورية.

**المحور الثاني:** تكيف الطبيعة القانونية للمحكمة الدستورية.

**المحور الثالث:** دور المحكمة الدستورية في ضبط اختصاص السلطة التشريعية.

**المحور الرابع:** دور المحكمة الدستورية في ضبط اختصاص السلطة التنفيذية.

**المحور الخامس:** دور آلية الدفع بعدم الدستورية في تحقيق التوازن بين السلطات العمومية.

## إشكالية الملتقى الوطني :

رغم ما شهده موضوع المحكمة الدستورية من اهتمام الباحثين، إلا أنه ما يزال يطرح العديد من التساؤلات من جوانب متعددة للموضوع، فإعادة النظر في المهام المسندة لـ "المحكمة الدستورية" إلى جانب ما كان يختص به "المجلس الدستوري" - سابقا - من مهام، الرقابة على دستورية القوانين، تمت إضافة مهمة أساسية كذلك في إطار الرقابة البعدية على دستورية القوانين بموجب المادة 188 من التعديل الدستوري لسنة 2016، والتي أصبحت المادة 195 من دستور 2020، والمتضمنة إدراج آلية الرقابة عن طريق الدفع بعدم الدستورية، على القوانين سارية المفعول، والتي ينظمها القانون العضوي رقم 18-16 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، مما يتيح فرصة أخرى لمراجعة القوانين الصادرة في البوالة، والتي لم يسبق إخضاعها لرقابة "المحكمة الدستورية"، بهدف حماية الحقوق والحريات، من أي مساس قد يلحقها.

ويساهم "الدفع بعدم الدستورية" في إدراج السلطة القضائية، إلى جانب السلطين التشريعية والتنفيذية، في تفعيل عملية الرقابة، عن طريق سلطتها التقديرية، في إحالة المسائل التي تكيف - مبدئيا - على أنها تشكل انحرافا، عن تحقيق الغاية من وجودها، مما يفتح المجال لـ "المحكمة الدستورية" لمباشرة عملها، وفقا لما خوله الدستور لها، من جميع السلطات العمومية، بمنحها دورا مشتركا ومتوازنا في تفعيل الرقابة، في إطار تحقيق غاية أساسية وهي التوازن بين السلطات العمومية.

وعليه فإن الدور الجديد لـ "المحكمة الدستورية" الموسع لصلاحياتها، يطرح إشكالية مرتبطة بمدى مساهمة هذه المهام في تحقيق التوازن بين السلطات العمومية في البوالة؟

جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة  
كلية الحقوق - سعيد حمدين.



ملتقى وطني بتقنية التحاضر عن بعد الموسوم

بـ:

دور المحكمة الدستورية في تحقيق التوازن  
بين السلطات العمومية"



يوم

11 سبتمبر 2022

الهيئة الشرفية للملتقى الوطني

أ.د. بن تليس عبد الحكيم / رئيس جامعة الجزائر 1.

أ.د. مدافر فايزة / نائبة رئيس جامعة الجزائر 1.

أ.د. لعلاوي عيسى / عميد كلية الحقوق.

أ.د. خوري عمر / رئيس المجلس العلمي.

د/ بوسنة خير الدين / نائب عميد كلية الحقوق.

رئيسة الملتقى الوطني: د. سمري سامية

رئيسة اللجنة العلمية: أ.د. غوتي سعاد

رئيس اللجنة التنظيمية: ط. د لشهب نادية ليلي

المشرف العام على الملتقى: السيدة دلي مونة

## أعضاء اللجنة العلمية للملتقى

رئيس اللجنة العلمية للملتقى: أ.د. غوتي سعاد

### أعضاء اللجنة العلمية

- أ.د. منصور مولود ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
أ.د. بن سنوسي فاطمة ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
أ.د. اورحمون محمد الطاهر ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
أ.د. وادي عماد الدين ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
أ.د. قهودي سهيلة ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
أ.د. كتاب ناصر ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
أ.د. كربوعي منور ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
أ.د. قزلان سليمة ..... كلية الحقوق بومرداس  
أ.د. أكرور ميريام ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
د. بوخروبة كلثوم ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
د. وافي أحمد ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
د. صام إلياس ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
د. بلهادي عيسى ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
د. راشدي قرمية ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
د. لوراري رشيد ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
د. عليان لخضر ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
د. زهية عيسى ..... كلية الحقوق بومرداس  
د. بن سالم جمال ..... كلية الحقوق جامعة البليدة  
د. مولود بن ناصف ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
د. بوغرة مليكة ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
د. طويل نصيرة ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
د. دهبوشة فريد ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
د. أقشيش زهراء ..... كلية الحقوق جامعة الجزائر 1  
د. مقطف خيرة ..... كلية الحقوق بومرداس

### أعضاء اللجنة التنظيمية

- ط د / ناصري وردة  
ط د / بورحلة رميساء الشهيد  
ط د / قرنان فاروق  
ط د / جمعي عبد الرزاق

## شروط المشاركة

- التزام المداخلة بأحد المحاور المذكورة لهذا الملتقى.
- ضرورة تميّز المداخلة بالجدية والحدّات، مع عدم نشرها أو المشاركة بها من قبل، في أي تظاهرة علمية، في أي إطار كان.
- احترام القواعد المعمول بها في كتابة المداخلات العلمية.
- مراعاة الحد الأدنى لعدد الصفحات بأن لا يقل عن خمسة عشر (15) صفحة وأن لا يتجاوز العشرون (20) صفحة.
- إذا كانت المداخلات باللّغة العربية تكتب بمقاس أربعة عشر (14 simplified arabic) ومقاس أربعة عشر (14 Times new roman) للمداخلات باللّغة الفرنسية.
- تكتب الهوامش أسفل كل صفحة، مع إرفاق البحث في نهايته بقائمة المصادر والمراجع .

## الآجال التنظيمية

- تحدد آجال استقبال المداخلات والرّد عليها كالآتي:  
- آخر أجل لاستقبال المداخلة كاملة 25 أوت 2022  
- آخر أجل للرّد على المداخلات 01 سبتمبر 2022  
- تاريخ انعقاد الملتقى 11 سبتمبر 2022  
ترسل المداخلات على البريد الإلكتروني التالي:  
[moultkadriot22@gmail.com](mailto:moultkadriot22@gmail.com)  
للإتصال رقم الهاتف: 0664.581.232